وفي بعض النسخ لم يكن قضاء او لم يكن وذكر فيقضاء الرب لحقه لان حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف امره ملكا فلا يصح فيكون المسلم اليه مستعيرا للظرف فيخرج فيه ملكت نفسه كما لو ان اذا دفع ليسبا الى المكري ليزامره ان يزن دنه ويجعله فيه فانه لا يصح ولو كان رب السلم حاضرا وكالة المسلم اليه بحضرته وجعل بينه وبين الطعام يصير قابضا لان التخلية تسليم **فلا ينفسخ** بان اشترى برا معينا ودفع الى البايع ظرفا وامره ان يكيله ويجعله في الظرف ففعل البايع ذلك والمشتري غايب صح ويكون قبضا حقه لان المشتري ملك البر بنفس الشراء فصح امر المسلم فيه فتبين انه كان ملكه فيكون قابضا بجعله في الظرف ويكون البايع وكيلا في امساك الظرف فيكون الظرف في يد المشتري حكما فكان بمنزلة الواقع فيه واقعا في يده حكما ولهذا لا يتوقف الكيل في الصبرة الاخرى بانه لو امره بان يكيل او يناقل في البيع فعل يكون على الامر في الشراء ويتعذر التسليم عليه وفي السلم على المأمور لما قلنا فان قالت البايع لا يصح ان يكون وكيلا في القبض حتى لو وكله به ايضا لا يصح لو تكيله ولا يكون قابضا لانه يتصور ان يكون وكيلا له هنا فقط لما صح امره للزومه ما كما سار وكيلا له ضرورة وكم من شيء ثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا وان امره ان يكيله ويجعله في ظرف البايع ففعل لم يصر قابضا لان المشتري صار مستعيرا الظرف من البايع ولم تقبضه فلا نهم العارية لانها لا تتم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه واقعا في يد المشتري فصار كما لو امره ان يكيله ويجعله في ظهيره من بيت البايع **ولو اسلم** رجل الى رجل **امة في** كر بر مثلا **وقبضت الامة** يعني قبضها المسلم اليه فتقايلا السلم **فماتت** اي ثم ماتت الامة قبل ان يقبضها رب السلم **فالاقالة** لا تصح لان الاقالة **فماتت قبل الاقالة** تقايلا بعد موتها في الثانية **بطل** اي التقايل الاول الاقالة لا بعد موتها في الثانية **وجب عليه** اي على المسلم اليه **قيمتها** اي قيمة الامة يوم قبضها لان شرط صحة الاقالة قيام العقد وهي متقايلة المعقود عليه والمعقود عليه قبل القبض هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاك الامة فصحت الاقالة ابتداء وكذا تبطل بعد الهلاك لان البقاء اسهل من الابتداء فاذا انفسخ العقد وجب عليه رد الجارية وقد تعذر فتجب قيمتها لقيامها مقامها **وكل** اي **عكس** الحكم المذكور وهو ان تموت الامة بعد الاقالة قبل القبض **بطل** الاقالة **ولزم** ثانيا **بالاتفاق** فالحكم فيها كما لو ماتت الامة بعد الاقالة قبل القبض لان هلاك المعقود عليه في يد المسلم اليه هلاك قبل القبض فلا يصح الاقالة بعد هلاكها ابتداء لان المعقود عليه في الامة فلا تصح الاقالة بعد هلاكها ابتداء

ولا يبيع

ولا بيع الاعدام الحكمية كعكس الاول بخلاف بيع المقايضة تصح الاقالة فيه ابتداء بعد هلاك احد بدليها ولا بطلانه لان كلا من العوضين فيه معقود عليه لكونه مبيعا من وجه فينفسخ العقد ببقاء احدهما والحاصل ان هذا الجنس ينقسم على اربعة اقسام الاول الاقالة في السلم الثاني الاقالة في بيع المقايضة الثالث الاقالة في بيع العين والرابع عكس هذه الثلاثة وقد ذكر احكام هذه الاقسام الاقالة في الصرف وحكمه انها اذا تقايلا قبل قبض احد البدلين او كلاهما او هلك البدلان او احدهما بعد الاقالة قبل افتراقهما صحت الاقالة لان المعقود عليه في الصرف ما وجب كل واحد منهما في ذمة الاخر وذكر غير معين فلا يتصور هلاكه والمقبوض غيره فلا يمنع هلاكه صحة الاقالة **والمذهب الذي** عليه **الفتوى** والرواية **بان** قال هو شرطنا التاجيل وقال الامام شرط شيئا لانه يدعي الصحة اذ السلم لا يجوز الا موجلا مع فاكان ظاهر شاهدا له **لا** اي ليس القول **لقائل الوصف** وهو الرواية **و** لنا في **الاجل** والاصل فيه انها اذا اختلفا في الصحة فان ادعى كلام احدهما مخرج للعقد كان باطلا وكان القول قول مدعي الصحة وان ادعى مخرج مخرج الخصومة فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله ان اتفقا على عقد ولعقد وعندهما القول للمنكر ثم تفاصيل المسلم ان تقول لرب السلم دراهم الى رجل في حنطة فقال المسلم اليه شرطنا ردينا وقال رب السلم شرطنا شرطا كان القول قول المسلم اليه لان رب السلم متعنت لانكاره الصحة وفي عكسه بان ادعى رب السلم شرطا ردينا وانكر المسلم اليه الشرط اصلا كان القول قول رب السلم عند ابي حنيفة رحمه الله لانه يدعي الصحة وعندهما القول للمسلم اليه لانه منكر ولو قال المسلم اليه لم يكن لرب السلم عندي شيء فقال رب السلم لم اجل كان القول لرب السلم عنده لان المسلم اليه متعنت لانكاره ما ينفعه وهو الاجل وهو حق له فكان باطلا وفي عكسه بان ادعى المسلم اليه الاجل وانكر رب السلم فالقول للمسلم اليه عند ابي حنيفة وعندهما القول لرب السلم لانه منكر حقا عليه وهو الاجل فكان القول قوله **وصح السلم** بالاجماع في **الاستصناع** خلافا لزفر والثلاثة وهو ان يطلب من الصانع ما يصنع له شيئا معلوما وصورة ما قاله صدر الاسلام البزدوي في مبسوطه وهو ان يجيء انسان الى الاسكاف فيقول له اخرز لي خفين من لبن له صفتهما وقدرهما من الثمن الى صفار ويقول له صنع لي بيته مرصعة وبين له قدره وصفته وجنسه ونوعه وبين الثمن الاستصناع غير نوعان استصناع فيما ليس فيه تعامل

Copyright Imam Saud University